إذا فسد القضاء ؛
فسد كل شيئ

عزيز حميد الخزرجي

إذا فسد القضاء؛ فسد البلاد و العباد (2):

دراسة و تحليل لِمنبت الفساد في بلادنا وإستحالة الحلّ بآلدستور المقنن من قبل الفاسدين أنفسهم, حسب مقاسات جيوبهم!

قبل أعوام كتبتُ في مقال بعنوان [القضاء إذا فسد؛ فسد كلّ شيئ](1) أشرت فيه لمواقف مخزية للغاية تسبّب بها القضاء العراقي بآلتناغم مع الطبقة السياسية و الأحزاب المجرمة, و منها ظاهرة تساهل القضاء مع الساسة المجرمين الكبار المعروفين من نواب و وزراء و رؤوساء و مستشارين و غيرهم من الذين سرقوا عشرات الملايين و المليارات من الدولارات ثمّ أُحيلوا على التقاعد, و تمّ إطلاق سراحهم بل و تكريمهم بدعوى الحفاظ على العملية السياسية, أو أملاً "كاذباً" بإعادة الأموال لخزينة الدولة التي هي الأخرى منهوبة من قبل المتحاصصين حتى أفلست بآلكامل بل و باتت مدينة لأكثر من 100 مليار دولار داخليا و خارجيا, بينما في مقابل ذلك؛ تقضي (المحكمة) بأحكام ظالمة و قاسية ضد طفل سرق علبة مناديل ورقية أو شكولاته أو لعبة أطفال, أو امرأة عرضت دعاية لمحلها لبيع الملابس بمعاقبتها و إصدار حكم بالحبس لمدة ثلاثة أشهر لكونها عارضة ملابس, و كما حصل مع المدعوة "سجى الطيار" و ذلك في إطار حملة مكافحة المحتوى المخل بالحياء والآداب العامة و بدعوى أنها معيبة و مخالفة للشرف و للحياء العام و يجب الوقوف ضدّها ؛
بينما سرقة دولة و إفقار شعب بآلكامل و تدمير بناه التحتية لا يخل بآلحياء!؟

و هذا المقال يُعتبر الحلقة الثانية رغم الفاصل الزمني مع الحلقة الأولى لمسلسل الفساد الذي عقّد أوضاع العراق بآلكامل!

إنّ أصحاب الشرف و الأيمان في بلادنا و غيرها في أكثر بلدان العالم الثالث؛ قد أصابتهم التخمة من التصريحات و الكلام الفارغ من قبل أبواق لجانهم و مراكزهم الأعلامية التابعة لأحزابهم المبرمجة عقول رؤوسها مع قلوبهم المتعفنة, و لم يعد الناس تبحث عن العقائد والمواعظ والرقص خلف الرموز المخادعة و إنما تبحث عن الأمان و عن مستقبل آمن لأبنائها مقابل خراب البلاد وتحتاج إلى دستور جديد و دولة قويّة بالحق، فالشعوب أضحت تخاف على ضياع بلدانها و مستقبل أبنائها أكثر من كل شيء, فالقضية هي قضية إنزلاق الأوطان للهاوية؛ التجارب في بلادنا أثبتت كما يقولون؛ بأن الأنظمة الدكتاتورية وحدها قادرة على توفير الأمان والخبز وحفظ الأوطان.

لقد تعبت الشعوب من القتل والخوف والجوع والفوارق الحقوقية و الطبقية, وتعبت من القلق ولم تعد تحتمل المزيد من الألم والمزيد من الخسائر بالأرواح وبالأموال و بآلقيم، أصبح كل مواطن في الدول التي تحكمها التيارات الدّينية والديمقراطية المزيفة و القومية و الوطنية يحلم بالهرب إلى خارج البلد حتى لو كان الذهاب إلى الدول الأفريقية والدول الآسيوية وأصبح هذا المواطن يحسد الدول الدكتاتورية والدول ذات الأنظمة الملكية على ما يتنعمون به من الأمان ولقمة العيش الهانئة.

إن الشعوب التي ضاقت مرارة الإسلام السياسي وخداع الديمقراطية المزيفة – ألمستهدفة - إستيقظت من غفوتها وهي بحاجة الأن إلى من يمد إليها يد العون للنجاة من هذه الظلمة القاتلة لأن أيادي الشر قد أحكمت قبضتها وتقتل من تشاء تحت غطاء الحفاظ على شرعية النظام الديمقراطي.

خلاصة القول زمن العنتريات الفارغة وأحلام دولة العدل الإلهي التي يلوح بها الفاسدون لم ولن تنطلي على الوعي الذي بدأ يتحرك في أعماق الناس, بعد الفساد و النهب الذي جرى على أيدي المتأسلمين و الدعاة العار بشكل خاص.

إنّ شعوب العالم خصوصا في بلادنا, حين رأت و شهدت بأن مدّعي الأسلام السياسي و المتدنين حسب الظاهر؛ يعتبرون السرقة و ضرب الرواتب و الصفقات نصراً مبيناً ؛ كفرت حتى بقيم السماء من ورائهم, و نتجت إفرازات خطيرة و مدمرة عقوبتها الإعدام على الأقل, و يمكننا بيان أهم تلك المخاطر التي حطمت ليس أفراداً بل شعوباً و أمما بآلكامل, و من أهمّ أعمدة الفساد في بلادنا, و التي ضبطناها قانونيا وأخلاقيا هي التالي بإختصار وجيز و بشهادات وثّقت بآلدم, و منها:

- إعتقال كل من يدلي برأيه أو بمقال يكشف فساد الحكومة و البرلمان و القضاء.

- قتل كل من يتظاهر على الظلم و النهب و أمام أعين العالم بلا حياء أو خوف من الله, و كأنه يقتل دجاجة أو عصفوراً!
- ملاحقة المفكرين و الفلاسفة الذين يعلنون رأي أهل البيت(ع) أو الفلاسفة الحقيقيين في مسائل الحقوق و العدالة!
- يتسائل الناس عن مصير 3.5 مليار دولار – لا دينار – سرقها عرّاب الطبقة السياسة – والمعروفة بـ (سرقة القرن)!
- حسابات الميزانية على مدى 23 عاماً , من دون وجود جداول قانونية في موارد الصرف و التخصيصات المالية .
- يتسائل الناس سؤال نيابي لديوان الرقابة المالية عن (3.5) مليار دينار مجهولة المصير, بحسب تصريحات رسمية!

حيث كشف النائب أحمد مظهر الجبوري عن (مجهولية مصير) مبلغ 3.5 مليار دينار تعود لموظفين في ديوان الرقابة المالية لم تتم إعادتها إليهم، مبيناً أن هذا المبلغ هو "فرق سعر بيع الأراضي".

وجاء في سؤال نيابي رسمي موجه من الجبوري إلى ديوان الرقابة المالية، يتساءل فيه النائب عن "مصير مبلغ 3 مليارات و500 مليون دينار عراقي، ناتج عن فرق بيع أراضٍ للموظفين بسعر أعلى من السعر المحدد"، ولم تتم إعادة "هذا المبلغ إلى الموظفين حتى الآن، رغم تسلّمهم سندات الملكية".

وفي محور آخر، طالب الجبوري بتزويد مجلس النواب "بقائمة أسماء الموظفين المنقولين إلى الديوان منذ 2023/1/1 مع اختصاصاتهم ومؤهلاتهم العلمية".

و وفقاً لبيان توضيحي من مكتب النائب الجبوري، يأتي السؤال حول "ما إذا كانت التعيينات و النقل تتمّ وفق معايير مهنية واضحة أم وفق اعتبارات أخرى".

كما تساءل الجبوري عن: "السند القانوني لنقل موظفين من وزارات إلى الديوان رغم القرابة المباشرة مع موظفين قياديين داخل الديوان".

وبحسب البيان فإن من بين الموظفين المنقولين للديوان "موظف هو شقيق رئيس الديوان، وموظف ابن نائب رئيس الديوان، وموظفة شقيقة نائب رئيس الديوان".

وفي المحور الأخير من السؤال النيابي، أشار الجبوري إلى "نقل موظف من وزارة الصحة إلى ديوان الرقابة المالية"، متسائلاً: "هل تتوافق شهادته الدراسية (تحليلات مرضية) مع طبيعة عمله داخل الديوان؟، وهل جرى تمييزه بمنح قطعة أرض مميزة عن بقية الأراضي الممنوحة لموظفين آخرين؟".

وختم بالقول: "الأسئلة لا تتعلق بوزارة خدمية فقط، بل تتعلق بجهة رقابية سيادية، وأي خلل في المال والإجراءات داخلها يعني أن جرس الإنذار لا يرن خارج المؤسسة فقط، بل داخل بيت الرقابة نفسه".

على صعيد آخر, بدت ظواهر خطيرة تتعمم في الساحة العراقية, و هي :
هجوم غير مسبوق من الجنسيات المختلفة كآلباكستان و أفغانستان و التاجيكستان و الآذربايجان و الشيشان و إستيطانهم في مدن العراق بظل المرجعيات التابعة لتلك آلجنسيات و البلدان, وفوقها تمّ التجاوز على أراضي الدولة بإنشاء بيوت في الأراضي الزراعية دون رخصة أو إذن رسمي من الدولة, يعني بيوت تجاوز على حقوق الدولة و العراقيين بدعم مباشر من تلك المراجع ألعنصريين ..

- وجود 400 امرأة و طفل داعشي يرفضون العودة إلى بلادهم, هذا بعد مقتل أزواجهم بعمليات أنتخارية أو إبادة العراقيين!

- وجود بحدود 30 ألف داعشي تمّ جلبهم من سوريا و تم توطينهم في العراق, حيث تناولت الأوساط بأنّ جلبهم قد تمّ تمهيداً للقيام بهجمات و قتل داخل العراق في المستقبل.

- تحذير نيابي: 10 مخاطر بيئية و69 ألف وفاة سنوياً بتلوث هواء العراق, حيث حذّر النائب عن كتلة "إشراقة كانون" باسم الغرابي، من وجود مخاطر كبرى تُهدد الواقع الأمني والاجتماعي والبيئي والصحي في العراق، مؤكداً تسجيل بحدود 70 ألف حالة وفاة سنوياً بسبب تلوث الهواء!

وقال الغرابي، خلال مؤتمر صحفي عقده في مبنى مجلس النواب، إن (هناك 10 مخاطر تهدد الواقع الأمني والاجتماعي والبيئي والصحي في العراق)، مؤكداً (ضرورة وجود وعي داخل البرلمان، خصوصاً وأن هناك خطر محكم يواجه البلاد).

وأضاف أن (هناك خطراً وجودياً بعد إعلان الأمم المتحدة الإفلاس المائي العالمي)، مبيناً أن (العراق دخل مرحلة العجز المائي نتيجة انخفاض تدفق نهري دجلة والفرات خلال السنوات الماضية، وأن المياه أصبحت مسألة أمن قومي).

وأشار الغرابي؛ إلى أن تلوث المياه بسبب تراكيز المواد السّميّة، و أن الفحوصات التي أجراها باحثون وجدت مواد كيمياوية وبنزين في نهري دجلة والفرات، لافتاً إلى وجود مؤشرات تفيد بوصول تلوث الهواء إلى مستوى 301", يعني لمجرد إستنشاق الهواء لفترة وجيزة يؤدي إلى الموت.

ولفت إلى أن (آخر الإحصاءات في العراق تظهر أن كل 100 ألف نسمة يقابلها وفاة 15 فرداً، ما يعني فقدان نحو 70 ألف عراقي سنوياً بسبب تلوث الهواء، فيما يبلغ عدد الوفيات عالمياً 8 ملايين شخص بسبب الهواء، وهي النسبة الأعلى بعد مرض الضغط.

وتابع قائلاً إن (الأرقام تشير إلى أن 40% من مساحة العراق تعاني من التصحر، وأن 71% من الأراضي الزراعية مهددة بالتصحر، وأن نسبة الغابات المتبقية لا تتجاوز 2% فقط)، مضيفاً أن (العواصف الترابية تمثل سلاحاً مناخياً عابراً للحدود، متسببة بثلاثة آلاف حالة اختناق، فضلاً عن تعطيل الاقتصاد والمدارس والمطارات وغيرها).

وبحسب الغرابي، فإن النزوح المناخي بسبب الجفاف أدى إلى تهجير الآلاف و ارتفاع البطالة و إخلال بالأمن القومي والوطني، مع ارتفاع درجات الحرارة والتغير المناخي، وأن العراق يعد ضمن أكثر من خمس دول عالم تأثراً بالتغير المناخي.

وختم حديثه بالإشارة إلى وجود تهديد اقتصادي مباشر يتمثل باتجاه الدول الصناعية لمحاربة الوقود الأحفوري، في وقت يعتمد فيه العراق بشكل أساسي على هذا الوقود، ولا يوجد من يدافع عنه، إضافة إلى فشل إداري، وعدم وجود مصطلح التغير المناخي في جميع التشريعات السابقة لمجلس النواب، مؤكداً ضرورة تشكيل لجنة بيئة مستقلة داخل البرلمان.

وتشهد أزمة الجفاف في العراق تصاعداً غير مسبوق، نتيجة انخفاض معدلات هطول الأمطار خلال السنوات الماضية، في ظل تأثيرات التغير المناخي.

كما ساهم تراجع مستويات المياه الواصلة عبر نهري دجلة والفرات، بفعل سياسات مائية متبعة من قبل تركيا، أبرزها بناء السدود على المنابع وتحويل مسارات الأنهار، في تفاقم الأزمة، ما يرفع من مخاطر وقوع كارثة إنسانية في البلاد.

على صعيد آخر :

وزارة التجارة تؤكد استمرار الحصة التموينية لأصحاب الرواتب المرتفعة! حيث نفت وزارة التجارة العراقية، يوم الاثنين، إستقطاع الحصة التموينيّة عن أصحاب الرواتب المرتفعة كما كان متوقعاً.

وذكر اعلام الوزارة في بيان،؛ "إننا ننفي بشكل قاطع ما تم تداوله عبر بعض مواقع التواصل الاجتماعي و وسائل الإعلام .بشأن قيام الحكومة باستقطاع الحصة التموينية عن الموظفين أو المنتسبين الذين يزيد راتبهم الشهري عن مليون دينا".

وأكدت الوزارة، أن (هذه الأنباء عارية عن الصحة تماماً"، مشددةً على أن (نظام الحصة التموينية مستمر وفق الآليات المعتمدة، ولم يطرأ عليه أي تغيير).

من جانب آخر؛ و كما أشرنا في مقدمة المقال ؛ و حسب مصدر أمني في بغداد، صدور القضاء العراقي حكماً بالحبس لمدة ثلاثة أشهر بحقّ عارضة الملابس المدعوة (سجى الطيار) و ذلك في إطار حملة مكافحة المحتوى المخل بالحياء والآداب العامة "المحتوى الهابط".

وأوضح المصدر أنه؛ "بعد اتخاذ الإجراءات القانونية من قبل لجنة متابعة المحتوى الهابط في وزارة الداخلية، صدر حكم بالحبس لمدة ثلاثة أشهر بحقّ عارضة الملابس المدعوة سجى الطيار على خلفية قيامها بنشر محتوى مخالف للذوق العام".

وكان الناطق باسم وزارة الداخلية العقيد عباس البهادلي، أعلن في 30 أيلول/ سبتمبر 2025م؛ "إصدار 38 أمر قبض بحق أصحاب المحتويات المخلة بالحياء والآداب العامة خلال الأشهر الثلاثة الماضية"، مبيناً أن (هذه الظاهرة دخيلة على المجتمع، وأن إجراءات وزارة الداخلية حاسمة، والقضاء متعاون جداً".

و نتسا أَ ل : هل أصدرت وزارة الداخلية بأمر قضائي واحد إلقاء القبض على فاسد (عتوي) كبير واحد أمثال نور زهير و أقرانه في الأطار و دولة القانون أو حتى في القضاء الأعلى, أو من الوزراء و النواب و القضاة و رؤوساء الأحزاب الذين عاثوا في العراق فساداً !؟

ومنذ شهر شباط/ فبراير من العام 2023، تشن وزارة الداخلية ومجلس القضاء الأعلى حملة لملاحقة من اتهمتهم بنشر "محتوى هابط" في وسائل التواصل الاجتماعي وعلى إثر ذلك صدرت مذكرات قبض وأحكاماً بالحبس بحق عدة أشخاص".

وأعلنت وزارة الداخلية العراقية، في الشهر ذاته، تلقيها 96 ألف (إخبار) عن "المحتويات الهابطة" عبر منصة (بلّغ) التي أطلقتها على موقعها الرسمي فيما توعدت أي ضابط يثبت علاقته بناشري المحتوى الهابط والبلوغرات بإجراءات قانونية.

ونبهت من باب حرصها مصادر أعلامية مؤخراً بث مقاطع فيديو لمشاهير في مواقع التواصل الاجتماعي يُقدّمون فيها "محتوىً هابطاً" لا ينسجم مع الثقافة العامة والعادات والتقاليد المجتمعية، وفقاً لما رصده ناشطون ومتابعون للشأن الاجتماعي!

و نتسا أَ ل من هؤلاء الناشطين: و هل سرقة الأموال و الصفقات و القصور و الأرضي و الرواتب المليونية من قبل الساسة و الحُكّام العملاء الفاسدين ينسجم مع الثقافة العامة و العادات و التقاليد المجتمعية و العفة و الحياء!؟

لكن في المقابل، يحذر ناشطون من تحول الحملة إلى مشروع لتكميم الأفواه يُهدّد حرية التعبير، بحجة المحتوى "الهابط" الذي لم توضع له معايير محدّدة، متسائلين عن آليات و معايير تحديد المحتوى الهابط من الإيجابي، والتي هي وفقهم "فضفاضة" ولا تخضع لنصوص قانونية صريحة وملزمة".

ولطالما أثارت العبارات المطاطة" التي تستخدم في القوانين المعنية بحرية التعبير حفيظة الناشطين والصحافيين في البلاد، إذ يرون أن عبارة "النظام العام" غير الخاضعة لتعريف محدّد من قبل السلطات مثلت مساحة كبرى لتقويض حرية التعبير والتظاهر السلمي في البلاد.

هذه المسائل إجمالاً تعتبر مؤشرات خطيرة للغاية تدلل على أن هناك مستقبل قاتم و خطير ينتظر العراقيين مع هؤلاء الساسة المجرمين و القضاة و الأحزاب الأرهابيين و التي جاءت على ما يبدو خلفا لصدام لإدامة الفساد و كما برهن الواقع على سرقتهم للناس و تكوين إمبراطوريات مالية و قصور و بيوت على حساب الفقراء الذين يزداد عددهم يوما بعد آخر, بحيث وصل إلى 12 مليون عراقي يعيشون تحت خط الفقر بحسب مقررات هيئة الأمم المتحدة.
إضافة لكل الفقرات التي عرضناها هناك جملة أخرى من أعمدة الفساد القائمة و التي لا تعتبر أيضا مخلة بآلشرف و حقوق الناس و الأقتصاد و هي بإختصار :

-الأستثمار العقاري: و هذه قضية لم تعد خافية على أبسط عقل عراقي له إطلاع بسيط بآلأستثمار في هذا آلمجال, حيث يتم سرقة الأموال و الأرباح بقوانين لصالح المستثمرين؛ الأراضي تمنح؛ الكمرك مرفوع عن كل ما يتم إستيراده للبناء؛ الأمكانات متوفرة التسهيلات الأدارية, و حين يتم البناء , تكون قيمة الشقة بمئات الآلاف من الدولارات, بينما كل شقة تُكلف بحدود 15 ألف دولار فقط , لكنها تباع على الناس بـ 250 ألف دولار, ليكون الربح كله للمستثمرين لا لصالح العراقيين و الطبقة الفقيرة بآلذات, ربما يستفيد فقط المسؤول و الوزير و من حول هذا المشروع!

كل ذلك بسبب فساد القضاء وتحييد القوانين و أدلجتها و عدم وجود الرقابة المسؤولة, و إذا فسد القضاء ضاع العدل بين الناس!

وجذر المشكلة يعود إلى فقدان الأمانة و الكفاءة في المسؤول سواء الوزير أو النائب أو الحاكم لأنّ جلّهم يُعيّنون من أعضاء الأحزاب التي جاءت للنهب و السلب و الفساد و النفاق كما بيّنا آنفاً, و الذي يجب أن يحاسبوا عليه يتألق؛ حين يصرح و ينتقد المسؤول الفساد و يبرئ نفسه, بينما لا يتطرق إلى الأموال و الصفقات و الرواتب الحرام التي يسرقها (قانوناً) من دم و جلد الفقير!؟

و لعل هبوط المستوى الفكري للأعلاميين عامل مساعد لتعميم الفساد, لأنه لا يعرف مبادئ العدالة العلوية, و أكثرهم يحرص لعدم تجريح الحاكم و المسؤول كي لا يؤثر على راتبه و مقامه و مخصصاته التي حصل عليها بآلنفاق و الحرام و هنا تكتمل المحنة ليستمر العراق حتى ظهور الأمام المهدي بآلفساد و الخراب و الظلم و الفوارق الطبقية التي يتم تبريرها عادة .. بتبريرات جاهزة و منمّقة للأسف, حيث لا ضمير و لا دين و لا إنصاف في وجودهم بسبب لقمة الحرام التي أفسدت دينهم و قلوبهم حدّ المسخ الكامل.

و إنّ الحل الجذري لأنشاء حكومة عادلة ليس ضمن كيان دولة أو مدينة ؛ بل حتى داخل البيت(العائلة) تتحقق من خلال تغيير أنفسنا, و كما أشار الله تعالى لذلك بقوله :[لا يغيير الله ما بقوم حتى يغييروا ما بأنفسهم], هكذا و كذلك حسب قول عليّ بن أبي طالب:
[ميدانكم الأول أنفسكم؛ إن قدرتم عليها كنتم على غيرها أقدر],
و السلام

و في الختام أتحدّى رئيس الحكومة و القضاء و البرلمان ناهيك عن رؤوساء الأحزاب؛ أنْ يجيبوا على تلك الأفرازات الخطيرة و الفوارق الطبقية و المظالم التي عمّقت مآسي البلاد و العباد و بدأت تهدد المستقبل بكل وضوح و على كل صعيد !؟

و أنا لله و إنا إليه راجعون.
عزيز حميد مجيد

---

(1) للأطلاع على المقال(الحلقة 1), عبر الرابط : : عزيز الخزرجي - القضاء إذا فسد ؛ فسد كل شيئ